

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون



الجلسة ٧٩٦٩

الأربعاء، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد يورني سوليث	(بوليفيا - دولة - المتعددة القوميات)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيتشوف
	إثيوبيا	السيد ولدغيرما
	أوروغواي	السيدة كاريون
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد وو هايو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد كاوامارا

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض
الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات
الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص
باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)
وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1716908 (A)



الأفريقي بشأن إعادة تشكيل البعثة، كما وردت في التقرير الخاص المشترك بينهما عن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة (S/2017/437).

لقد انقضى عقد من الزمن منذ أن أقدم الأمين العام في رسالته المؤرخة ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (S/2007/307) على تقديم اقتراح إلى مجلس الأمن يتعلق بولاية العملية المختلطة وهيكلها. ومنذ ذلك الحين، حدثت تطورات كبيرة في السودان وفي المنطقة على نطاق أوسع، وهي تقضي بأن تتكيف العملية المختلطة مع الحقائق الجديدة. ومراعاة لذلك، أوصى الأمين العام في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ (S/2016/915)، بإجراء استعراض استراتيجي مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للعملية المختلطة، بالتشاور الوثيق مع حكومة السودان، بغية تقديم توصيات مفضلة إلى المجلس وإلى مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن أولويات البعثة وتشكيلها. وتم الاستعراض في الفترة من ٥ إلى ١٧ آذار/مارس ٢٠١٧، أما التوصيات المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، فقد جرى التشاور بشأنها مع حكومة السودان والأطراف المهتمة. وأود أن أعرض بإيجاز العناصر الرئيسية للتشكيل المقترح.

يذكر التقرير أنه خلال السنوات الثلاث الماضية، تغيرت الصراعات المسلحة التي أدت إلى نشر العملية المختلطة تغيراً ملحوظاً بعد الحملة العسكرية الناجحة التي قامت بها الحكومة، والتي أدت إلى تراجع أعداد المتمردين التابعين لجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وبات لهم وجود ضئيل في غرب جبل مرة. وانخفض أيضاً عدد الحوادث القبلية والأمنية نتيجة جهود الحكومة وقادة المجتمعات المحلية، بدعم من العملية المختلطة. وبموازاة ذلك، ومع اختتام الحوار الوطني وتضمن الدستور لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور، فقد أحرز تقدم على الجبهة السياسية.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد القاسم واني، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/437، التي تتضمن التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أعطي الكلمة الآن للسيد واني.

السيد واني (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي كي أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن عن الحالة في دارفور. وفي هذه الذكرى السنوية العاشرة لقرار المجلس بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى التوصيات المشتركة للأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد

ولا تزال أولويات العملية المختلطة تتعلق بالمسائل الرئيسية الحرجة، وتأطير المهام التي ينبغي للعملية المختلطة أن تضطلع بها والتي يمكن أن تحقق فيها أقصى قدر من القيمة المضافة. وأود الإشارة، مع ذلك، إلى أن التقرير يوصي بأن يتم إجراء تعديل طفيف على أولوياتها. وفي ما يتعلق بالعملية السياسية، ينبغي التركيز بشكل أكبر على التنفيذ الفعال لوثيقة الدوحة للسلام في دارفور التي، كما ذكرت في وقت سابق، باتت مدرجة الآن في الدستور، والتي تتضمن أحكاماً مفيدة لمعالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع وتوفير فوائد السلام للسكان في دارفور. وسوف تتمحور الأنشطة المتصلة بحماية المدنيين في منطقة جبل مرة الكبرى، بالتعاون مع الفريق القطري للعمل الإنساني، حول توفير الحماية المادية والإغاثة في حالات الطوارئ، أما في بقية ولايات دارفور، فسوف تتركز أنشطة حماية المدنيين على مسائل كسب الرزق والمسائل المتعلقة بالشرطة والقدرة على تعزيز قدرات سيادة القانون.

وفي ما يتعلق بالنزاعات القبلية، ينبغي لعمل البعثة أن يعطي الأولوية لهذه النزاعات القبلية، التي يمكنها أن تسبب أكبر عدد من الإصابات، وتعطل العمليات السياسية الوطنية، بينما المطلوب أيضاً قيام شراكة أقوى مع الفريق القطري لمعالجة المسائل المتعلقة بالهجرة الموسمية، وتوسيع نطاق مؤسسات سيادة القانون في جميع أنحاء الإقليم.

وأود أن أسلط الضوء على أن التطورات التي ذكرتها في وقت سابق لا تزال، بطبيعة الحال، قائمة منذ اختتام الاستعراض الاستراتيجي. فأصبح مستوى الأعمال العدائية المسلحة أقل بكثير مما كان عليه في السنوات السابقة. وقد حاولت الحركات المسلحة في أواخر أيار/مايو وأوائل حزيران/يونيه تأكيد وجودها العسكري في شمال دارفور وشرقها، ولكنها لا تزال غير قادرة على القيام بعمليات عسكرية متواصلة في مواجهة جيش الحكومة السودانية. وردا على النزاع القبلي أثناء موسم الهجرة،

ومع ذلك، وكما يتضح من السكان المشردين داخلها البالغ عددهم ٢,٧ مليون شخص، لا يزال يتعين معالجة عدد من التطلعات الهامة التي تشكل أصل الصراع، والمسائل الرئيسية المتصلة ببعثاته. وفي حين أن الأمن في المدن الرئيسية قد تحسن، ثمة تحديات لا تزال قائمة في أنحاء أخرى من دارفور. ويعزى ذلك أساساً إلى الأعمال التي ترتكبها الميليشيات، والمنازعات التي لم تُحل بين المجتمعات المحلية على الأراضي وغيرها من الموارد، وانتشار الأسلحة والجريمة، إلى جانب عدم كفاية القدرة والفعالية اللتين تمتلكهما المؤسسات المعنية بسيادة القانون.

وتعتمد العملية المختلطة حالياً إلى معالجة مجموعتين من المسائل تتعلق كلتاهما بالأسباب الجذرية للصراع: أولاً، استمرار عدم الاستقرار في منطقة جبل مرة بنطاقها الأوسع، والنزوح في المناطق المجاورة؛ وثانياً، العنف القبلي. وفي ضوء ذلك، يقترح التقرير المشترك نهجاً مزدوجاً يجمع بين مهام بناء السلام وحفظ السلام. فمعظم أنحاء دارفور تتطلب نهجاً أكثر توجهاً نحو بناء السلام، بينما تتركز جهود البعثة في منطقة جبل مرة والمناطق المجاورة على المهام التقليدية لحفظ السلام، وعلى مواجهة الحالة الطارئة الناشئة عن انعدام الأمن في المنطقة، الأمر الذي يمنع المشردين داخلها من العودة.

وهذا المفهوم - الذي يشمل إغلاق ١١ موقعا، وفتح قاعدة عمليات مؤقتة في غولو، بمنطقة جبل مرة، وانسحاب الجيش من سبعة مواقع أخرى من مجموعها الحالي البالغ ٣٦ موقعا - من شأنه أن يمكن البعثة من خفض سقف القوات إلى ثمانين كتيبة، من عددها البالغ حالياً ١٦ كتيبة، أو إلى ٨٧٣٥ جندياً، بينما يجري خفض سقف الشرطة إلى ٢٣٦٠ شرطياً من مجموعها الحالي البالغ ٣٤٠٣ أفراد. وهذا يشكل تراجعاً بنسبة ٤٤ في المائة و ٣٠ في المائة على التوالي، من السقوف المأذون بها للعسكريين وأفراد الشرطة.

(تكلم بالفرنسية)

التعاون مع جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وأوغندا. لكن تجدر الإشارة إلى أن أحد المصادر الرئيسية للعنف المستمر في دارفور لا يزال يتمثل في النزاعات فيما بين أطراف المجتمعات المحلية، التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالأسباب الجذرية للنزاع وتفاقمت بسبب الميليشيات المسلحة، فضلا عن أن الأسلحة تنتشر فيما بين السكان المدنيين ومؤسسات إنفاذ القانون التي لا تملك بعد القدرة اللازمة أو الفعالية لتذليل هذه العقبات.

وبالأمس، اجتمع مجلس الأمن لمناقشة الإجراءات المتعلقة بالألغام والتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة (انظر S/PV.7966). وتتناول اليوم النزاع الذي لا تزال ساحات قتاله السابقة ملوثة بمخلفات الحرب من المتفجرات، ولا سيما في منطقة جبل مرة. وعلى حكومة السودان والمجتمع الدولي العمل معا من أجل إزالة كافة آثار الحرب، وبالتالي كفالة إمكانية تنقل السكان بأمان في أراضيهم.

ويشجعنا التحسن العام في الحالة الأمنية والتطورات السياسية الأخيرة في سياق الحوار الوطني. وفي ذلك الصدد، نرى أنه من الضروري أن تواصل حكومة السودان والحركات المسلحة العمل من أجل توقيع وتنفيذ اتفاق بشأن وقف الأعمال القتالية والتنفيذ الكامل للأحكام المتبقية من وثيقة الدوحة للسلام في دارفور. وسيؤدي التقدم المحرز في هذه المجالات بلا شك إلى تهيئة الظروف اللازمة للتصدي بفعالية للأسباب الجذرية للنزاع والإسهام في العودة الآمنة لأكثر من ٢,٥ ملايين من المشردين داخليا من دارفور إلى ديارهم.

وفيما يتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، تحيط أوروغواي علما بالاستعراض الاستراتيجي الذي أجراه فريق مشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، الذي يتضمن مقترحات لإدخال تعديلات على البعثة، ومراعاة تطور الحالة في الميدان وتكييف ولاية البعثة للتصدي للتحديات المتبقية. وفي هذا الصدد، نؤيد التوصيات المتعلقة

عمدت السلطات الحكومية على الصعيدين المحلي والاتحادي، فضلا عن قادة المجتمع المحلي، وبدعم من العملية المختلطة، إلى اتخاذ تدابير وقائية سعت للحد من تأثير الصعوبات القائمة، مما ساهم في تراجع أعمال العنف مقارنة بالسنوات الأخيرة.

وفي الختام، أود القول إن إعادة تشكيل العملية المختلطة تمثل معلما هاما صوب إنجاز ولايتها. والتنفيذ الناجح لإعادة تشكيلها يقتضي، مع ذلك، الدعم والتعاون الكاملين من جانب حكومة السودان ومؤسساتها، بما في ذلك كفالة عدم وجود أي فراغ إداري أو أمني في المناطق التي ستخيلها العملية المختلطة. ومن المهم أيضا مواصلة العمل عن كثب مع الفريق القطري بشأن المسائل المتصلة بالأراضي، والبحث عن حلول دائمة للمشردين داخليا، وتحقيق العدالة الانتقالية والمصالحة.

وسأنهي كلامي بالإشارة إلى أنه من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن نواصل بذل جهودنا المشتركة لتحقيق السلام والأمن اللذين يصبو إليهما شعب دارفور كثيرا جدا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد واين على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيد واين، على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة عن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437).

وتحيط أوروغواي علما بما أشار إليه التقرير من أن الأعمال القتالية بين حكومة السودان وقوات المتمردين قد انخفضت كثيرا في الأشهر الأخيرة، وأن المناخ الإقليمي قد تحسن نتيجة لزيادة

وهذه التحسينات في الحالة الأمنية ستتيح لنا إعادة تركيز ولاية البعثة لا على عمليات حفظ السلام فحسب، بل أيضا على مهام بناء السلام، على النحو المقترح في التقرير. وسيسمح التركيز على بناء السلام للعملية المختلطة المساعدة في تعزيز مؤسسات الدولة وتدريب وتطوير الشرطة وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالعملية السياسية من خلال تنفيذ وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، لا سيما من خلال دعم الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بالتنفيذ المسؤول عن تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسودان. وستتيح للعملية المختلطة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتي تشكل أولوية في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستقر والدائم في المنطقة، التي عانت لسنوات من العواقب الوخيمة للنزاع في دارفور الذي تضرر منه المدنيون. وفي هذا الصدد، على النحو المبين في الاستعراض الاستراتيجي، ستدور حماية المدنيين حول خطة عمل فرقة عمل جبل مرة. وبالطبع تعتقد بوليفيا أنه من الأهمية بمكان حماية الفئات الأكثر ضعفا في النزاعات المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع إلى التنسيق الوثيق مع الحكومة بشأن تلك المبادرة. ويجب على تشكيل وولاية فرقة عمل جبل مرة مراعاة اقتراحاتها وشواغلها. لكن ولئن كنا نقدر التحسينات المذكورة أعلاه، فإن الحالة الإنسانية للمشردين داخليا واللاجئين لا تزال مصدرا للقلق. ووفقا لأحدث تقرير للأمين العام، هناك حوالي ٢,٦ ملايين من المشردين داخليا الذين يتعرضون لمختلف أشكال العنف. والنساء والأطفال هم الأشد تضررا.

وفي إطار تنفيذ الاقتراحات المنبثقة عن الاستعراض الاستراتيجي، أمام الحكومة فرصة لإثبات أنها قادرة على حماية جميع المدنيين في جميع أنحاء البلد. ونأمل في أن يتم إحراز تقدم في التخطيط للعودة الطوعية للمشردين داخليا ومبادرة وقف الأعمال العدائية طوعا. ونحن على ثقة بأن الحكومة، تمشيا مع التقدم الذي أحرزته، ستقدم الدعم اللازم للعملية المختلطة

بمهام البعثة ذات الأولوية، وهي حماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، ودعم العملية السياسية، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، ودعم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقدير أوروغواي لجميع أفراد العملية المختلطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والجهات الفاعلة الإنسانية الذين يواصلون العمل بلا كلل، وغالبا في ظل ظروف صعبة، لتحقيق السلام الدائم في دارفور.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

تتقدم بوليفيا بالشكر إلى الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام السيد القاسم واني على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الاستراتيجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2017/437).

وترحب بوليفيا بالتوصيات الواردة في الاستعراض الاستراتيجي. ونعتقد أن التعديلات المقترحة للعملية المختلطة تجسد التطور التدريجي للحالة في الميدان خلال العام الماضي. وعلاوة على ذلك، سيسمح لنا التركيز الجديد بتكثيف العملية المختلطة للاحتياجات الحالية لسكان دارفور. من الجدير بالذكر أن الاستعراض الاستراتيجي الأخير أجري في عام ٢٠١٣ حينما كانت الحالة تختلف كثيرا عما هي عليه اليوم. وعملية الصيف الحاسم التي نفذت في عام ٢٠١٤ أدت إلى انخفاض حاد في مستوى الأعمال العدائية بين حكومة السودان وقوات المتمردين المسلحة، التي كانت متواجدة بكثافة في هذا الوقت في السودان. وباستثناء جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، تم الحد من قدراتها بشكل كبير خلال الأشهر القليلة الماضية. ولم نر وقوع أي اشتباكات كبيرة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

قوات حركة منى أركو مناوي من ليبيا وقوات حركة جبريل من جنوب السودان متسللة عبر حدودنا في مسعى فاشل لإعادةتنا جميعا لمربع الحرب. لذلك فإن تعاون دول الجوار مع أخذ التجربة المشتركة الناجحة بين السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى في حماية الحدود المشتركة ومنع المسلحين من العبور هو الذي سيغلق بصفة نهائية حالة الاضطراب التي أصبحت في الحقيقة والواقع جزءا من ماضٍ مرير.

يكفي هنا أن أشير إلى أن تقرير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن والذي استعرضه مجلسكم الموقر في شباط/فبراير الماضي، وهذا التقرير الذي أمانا الآن، قد اتفقا معا على أن حركتي العدل والمساواة بقيادة جبريل وتحرير السودان بقيادة مناوي ظلت تمارس الارتزاق وقطع الطريق والاتجار بالبشر لتمويل أنشطتها.

ومن جانب آخر، شهدت التقارير الصادرة مؤخرا جميعها على دور القوات النظامية ومجهوداتها لمكافحة الأعمال الإجرامية واللصوصية في دارفور، وقد أحرزت تقدما كبيرا في هذا الشأن. وما زالت الجهود متواصلة لتعزيز الوجود الأمني والعدي من أجل الحد من هذه الظاهرة وتعزيز بسط هيبة الدولة، حيث قامت حكومة السودان بنشر أعداد إضافية من قوات الشرطة ليصبح عددها ٢٩٣١٤ شرطيا منتشرين في كافة محليات دارفور. كما قامت وزارة العدل بتنفيذ خطة تعيين وكيل نيابة لكل محلية في دارفور تعزيزا لمبدأ حكم القانون وبسط العدالة لتشمل المناطق الحضرية والريفية في كل دارفور، إلى جانب تحقيق مبدأ عدم الإفلات من العقاب، ذلك إلى جانب زيادة عدد مكاتب العون القانوني العامة والمتخصصة. كما لا يخفى عليكم، فإن من أهم أسباب حالات الانفلات الأمني والأعمال الإجرامية، بجانب العنف القبلي، انتشار السلاح في أيدي المدنيين. وقد أعلنت الحكومة خطة لجمع السلاح ومنع انتشاره تحتاج لموارد مالية ضخمة وموارد بشرية مؤهلة وكافية. لذلك نتطلع إلى أن تقوم

لتضطلع بشكل كامل بولايتها، وتمنحها الموارد اللازمة للقيام بذلك، ومنح الدعم للعاملين في المجال الإنساني حتى يتمكنوا من الاضطلاع بمسؤوليتهم.

وختاما، من الأهمية بمكان تسليط الضوء على أنه إن كان لفريق الأمم المتحدة القطري الوفاء بالواجبات المنوطة به، فإن دعم المجتمع الدولي أمر بالغ الأهمية.

أستأنف مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أولا أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد الأمين العام على هذا التقرير (S/2017/437) المعروض على مجلسكم الموقر. كما أتقدم بالشكر إلى صديقي السيد واني مساعد الأمين العام على تقريره. ويعلم أننا قد عملنا طويلا منذ عام ٢٠٠٤ في أبوجا وحتى اليوم في سبيل إرساء دعائم السلام والأمن في دارفور.

أرجو أن تسمحوا لي بأن أتقدم أيضا بخالص العزاء إلى حكومة وشعب جمهورية نيجيريا الفيدرالية في حادثة مقتل أحد جنود القوة النيجيرية في دارفور. وأن أتقدم بخالص العزاء إلى أسرته.

ظلت التقارير المتواترة التي يصدرها السيد الأمين العام للأمم المتحدة وآخرها التقرير الخاص بالمراجعة الاستراتيجية الصادر في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ بجانب التقارير الأخرى الصادرة عن الأجهزة الأمنية المعنية بالأوضاع في دارفور، ظلت تؤكد وتنقل التقدم الكبير الذي شهدته الأوضاع في دارفور في كل المجالات، خاصة الأوضاع الأمنية والإنسانية بعد الجهود التي قامت بها القوات الحكومية في تأمين ولايات دارفور الخمس، مما انعكس إيجابيا على حالة الأمن والاستقرار.

هذا التطور الإيجابي السعيد والطبيعي هو ما ظللنا نعمل من أجل تحقيقه مدة طويلة. وفي ٢٠ أيار/مايو الماضي، قدمت

الدول المانحة والوكالات الدولية المتخصصة بتقديم المساعدة المالية والفنية للسودان لتحقيق الأمن الكامل والاستقرار المستدام. ونحن مفتتحون للأفكار التي تقدمونها في هذا الصدد والتي تقدمها إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة.

يرحب وفد بلادي بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع الأخير لفريق العمل المشترك والتي اعتمدها اجتماع آلية التنسيق الثلاثية على مستوى القيادة يوم ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٧، والتي نصت على سحب قوات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من ١٤ منطقة في مختلف ولايات دارفور. كما يرحب بتوصيات فريق الاستعراض الاستراتيجي المتضمن في التقرير المشترك للسيد رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والسيد الأمين العام، والتي نصت على خفض المكون العسكري للبعثة بنسبة ٤٤ في المائة. وكان يأمل أن تشمل توصيات التقرير الانسحاب من كافة المناطق التي توافقت عليها فريقا العمل المشترك. وفي هذا الصدد، ترجو حكومة بلادي أن يعتمد المجلس الموقر هذه التوصيات بالإجماع، حتى تشرع الجهات المختصة في تنفيذ الخفض التدريجي وتحويل المهام التي كانت تقوم بها العملية المختلطة إلى الفريق القطري للأمم المتحدة في السودان. ويؤكد وفد بلادي في هذا الشأن، استعداد السودان الكامل والمؤكد لمواصلة التعاون والانخراط الإيجابي مع بعثة العملية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وكافة الشركاء الإقليميين والدوليين حتى تنجز البعثة مهمتها على الوجه الأكمل، وحتى تصل سفينة استراتيجية الخروج إلى بر الأمان بانسحاب سلس مرحلي ومتدرج للبعثة، يمثل أنموذجا يحتذى في بعثات حفظ السلام وتحقيق التنمية الشاملة.

إن تحوّل الوضع في دارفور واستشراق مرحلة جديدة كاملة الجدة، يدعونا منطقيا وسياسيا أيضا إلى إعادة النظر في رفع العقوبات التي فرضت منذ اثني عشر عاما في عام ٢٠٠٥ بموجب قرار المجلس ١٥٩١ (٢٠٠٥). لا شك أن هذه الخطوة هي إقرار بما أصبح عليه الوضع اليوم وأنه خطوة لا بد منها.

وما تزال الحالة الإنسانية في دارفور تشكّل محور اهتمام حكومة السودان. فبالرغم من الأعداد المتزايدة للنازحين العائدين طواعية إلى قراهم، إلا أن وجود معسكرات النزوح في دارفور بعد الوصول إلى هذه الحالة الممتازة من الأمن والاستقرار أصبح أمرا لا مبرر له، لا سيما وأن الجهود التي بذلها شركاء السلام في دارفور لبناء وإعداد قوى للعودة الطوعية تتوفر فيها كل الخدمات الأساسية التي يحتاجها المواطن، بجانب عودة الأمن إلى مناطق النازحين الأصلية. كل هذا يجعل من الضروري أن تتواصل الجهود المحلية والدولية لتشجيع العودة الطوعية. فوق ذلك، فقد وضعت حكومة السودان خطة لمعالجة هذا الوضع بُنيت على ثلاثة خيارات: الأول، عودة النازحين إلى قراهم طواعية، أكرر طواعية. والخيار الثاني هو أن يتم إدماج معسكرات النازحين في المدن القريبة منها بعد إعادة تخطيطها ومدها بالخدمات الأساسية. أما الخيار الثالث فهو أن يُمنَح النازحون الحرية في اختيار المنطقة التي يريدون إعادة توطينهم فيها. وكل هذه الخيارات تفتقر إلى الموارد المالية، وهو ما يتطلب عون ومساعدة المجتمع الدولي. وهنا لا بد من الإشادة بالدعم الذي ظلت تقدمه دولة قطر الشقيقة التي رعت وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وموّلت العديد من المشاريع التنموية التي ساعدت في تحقيق قدر كبير من الأمن والاستقرار بجانب الدول الصديقة الأخرى مثل الصين واليابان وتركيا وغيرها من الأصدقاء والأشقاء في إطار وثيقة الدوحة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام، فإن أهم اهتمامات الأمم المتحدة تتمثل في عودة النازحين والوصول للجيوب المتأثرة بوجود ما تبقى من قوات عبد الواحد في بعض مناطق غرب جبل مرة، حيث بسطنا من جانبنا رؤية حكومة السودان المبنية على نصوص اتفاقية الدوحة للسلام في دارفور. ونضيف لذلك أهمية

موحدة تشمل حكومة السودان والممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ختاماً، يشكر وفد بلادي بعثة العملية المختلطة على ما تقوم به في مختلف المجالات، وعلى تضحيات حفظة السلام خلال الأعوام الماضية. كما يشكر الدول المساهمة بقوات أو وحدات شرطية، ويجدد استعداد حكومة السودان للتعاون مع كافة الشركاء الإقليميين والدوليين في كل ما له صلة ببعثة العملية المختلطة حتى تغادر آخر مكوناتها أراضي بلادي محققة بذلك السلام الكامل المستدام.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

وضروة التحري الدقيق والتمحيص عند تحديد عدد النازحين في دارفور، إذ أن الرقم الذي تحدده حكومة السودان هو ١,٨ مليون نازح ويتفاوت بنحو مليون عن الرقم الذي تحدده العملية المختلطة ٢,٧ مليون نازح.

وفيما يتعلق بالوصول، فإننا نعيد ما ذكره التقرير المشترك لحكومة السودان ووكالة الأمم المتحدة الصادر في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي عن عدم وجود مشكلة في الوصول. وهذا ينسجم مع ما ورد في التقرير الذي أمامنا عن التحسين الكبير في مسألة الوصول للمتأثرين في هذه المناطق. كما نذكر بما صرح به مفوض الشؤون الإنسانية في حكومة السودان بأن نسبة ٩٢ في المائة من كافة أرجاء ومناطق دارفور يمكن الوصول إليها بمجرد الإخطار وأنها لا تحتاج إلى إصدار إذن.

في كل الأحوال، فإننا ننادي وبالحاح، بأن تصدر المعلومات المتعلقة بالنزوح والنازحين، والمتعلقة بمسألة الوصول من جهة